الدرس رقم (3):

الصراع الدولي على منطقة الساحل الافريقي والموقف الجزائري

مقدمة:

يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا ما وراء الصحراء كامتداد إقليمي بين البحر الاحمر شرقا إلى المحيط الاطلسي غربا، شاملا دول: السودان، والنيجر، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والسنغال وكثيرا ما يتم لحسابات جيو اقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو، ونيجيريا وجزر الرأس الاخضر والصحراء الجزائرية جنوبا، إذ هي المعبر بين إفريقيا الشمالية "البيضاء" وإفريقيا جنوب الصحراء "السوداء"، وكلاهما فضاء جيو سياسي محدد بذاته ومتميز بخصائصه، وبالنظر للمعضلات الجيو أمنية، والتحديات متعددة الابعاد التي باتت تشهدها المنطقة، جعلت منها بؤرة توتر وهشاشة تهدد بانفجار الامن على عدة مستويات من الإقليمي إلى العالمي، وبغرض الوقوف على حقيقة المعضل في ظل التنافس الدولي في القارة الافريقية عامة ومنطقة الساحل الافريقي بصفة خاصة، سعت الدول الكبرى خاصة فرنسا إلى إعادة بناء علاقتها مع دول المنطقة للحفاظ على مكانتها ونفوذها في مستعمراتها السابقة وذلك بالاعتماد على آليات جديدة ومتجسدة في دعم التنمية في المنطقة باعتبارها الوسيلة السلمية لحل الأزمات المستعصية وتحقيق السلم في المنطقة، وهذا ما يقودنا إلى طرح الأسئلة التالية: **إلى أي مدى ساهم التدخل العسكري الفرنسي في معالجة المشاكل الأمنية والسياسية في منطقة الساحل الإفريقي؟، وهل فعلا تمكنت فرنسا من خلال تدخلها العسكري في معظم دول الساحل الإفريقي من تحقيق الاستقرار الأمني في المنطقة أم ساهمت تحطيم البنية التحتية لدولة الإفريقية ؟ وماهو موقف الجزائر من ذلك؟**

1-منطقة الساحل الافريقي بمنطق الحسابات الجيو استراتيجية:

الساحل الإفريقي إحدى الفضاءات الجيوسياسية الي جذبت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية بعد ان كانت منطقة هامشية ومعزولة زمن الحرب الباردة، وذلك ليس بالنظر للتفاعلات التي افرزتها، ولكن لحسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد وارتباطات مصالح الاطراف والقوى الخارجية التي باتت لها تطلعات في المنطقة، وقد كان للتحولات التي افرزتها العولمة وتعددية المخاطر ان تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الامنية، على ضوء الخصائص التالية التي فرضها واقعها الجيوبوليتيكي:

1/ هي إقليم يستلهم وظيفته الجيوبوليتيكية من هشاشة وميوعة الحدود، حيث اتساع الرقعة الجغرافية مقابل ضعف الكثافة السكانية التي لا تتجاوز شخصا او اثنين في الكيلومتر المربع الواحد، حيث التمركز السكاني جنوبا، في حين تمثل الصحراء الكبرى معظم موريتانيا، ومالي، والنيجر، وتشاد.

2/ إذا كان من خصائص الصحراء الجغرافية انها إقليم مفرغ، وجاف وموحش، إلا انها من منظور جيو سياسي باتت تقدم بدائل أفضل فهي:

- تحوز على جيوب مائية وهبت غطاءا نباتيا غير معهود في الصحاري وهو الواحات
- هي شريان الحياة للقوافل والحركية التجارية تقليديا في المنطقة، وبمنظور الفجوات التكنولوجية المعاصرة لم تعد الصحراء منطقة خالية ومعزولة، امام ذوبان الحدود وتقليص المسافات مع تطور وسائل الاتصال والمواصلات الدولية و الاكتشافات المهولة التي جاد بها باطن الأرض.
- لم تعد الصحراء مرادفا للمنطقة القاحلة مع ساحل الصحراء غنية بالموارد الطاقوية من البترول إلى الغاز واليورانيوم، ومن ثمة صارت مسرحا جديدا للتنافس.

3/ هي موقع الاستراتيجي، السياسي والاقتصادي وتشير المعطيات الجيوسياسية إلى ان منطقة الساحل والصحراء بحكم ما تتمتع به من خصوصية تحولت إلى فضاء انكفاء استراتيجي ومنطقة عبور مثالية لمختلف ا شكال التجارة المحظورة بالنظر لصعوبة الرقابة عليها والتحكم فيها من الاتجار بالبشر إلى تجارة السلاح والمخدرات.

2-منطقة الساحل الافريقي والاطماع الاستعمارية:

عرفت شعوب الساحل والصحراء ظاهرة الاستعمار الغربي شانها شان باقي الدوائر الإقليمية (غرب إفريقيا، وشمال إفريقيا، والقرن الإفريقي، ...)، وقد وصلت المنافسة بين قوى فرنسا، وبريطانيا، وهولندا والبرتغال إلى اشدها من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر بهدف الرقابة على اهم طرق الموارد التجارية بالنظر للإجماع الحالي حول اهمية موارد الصحراء، وكان مؤتمر برلين (1884-1885) تعبيرا عن تلك التنافسية واتجاها نحو التقييم والاقلمة في إفريقيا من خلال ثلاثة مسارات هي:

1/برنامج منظمة الصحراء شارل حرره (سنة1912)(**d'organisationdu Sahara**) دوفوكول) **(Plans Charlesdefoucaul** يجد مبرره في تحييد المنطقة من تأثير الحركة السنوسية، وبناء تنظيم عسكري وإداري يكون رقيبا على الوجود الترقي في الصحراء الوسطى .

2/الحرص على خلق صحراء فرنسية تمتد شمالا من سانت لويس في السنغال إلى الجنوب الشرقي نحو تبستي في تشاد، حيث تضم المنطقة أقاليم كلها مستعمرات فرنسية امتدادا جغرافيا لما يفوق 12 مرة مساحة المتروبول فرنسا.

3/انتهاء بالمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية **(l'organisation commune des régions sahariennes)** ومهما اختلفت وجهة هذه المسارات إلا أنها كانت سباقة في فهم قوة الصحراء وقدرتها على امتصاص التفاعلات الجيوسياسية والاستراتيجية، وكانت اكتشافات النفط والغاز في منتصف ونهاية الخمسينات في جنوب الجزائر والساحل العلامة الفارقة في تاريخ المنطقة، وبحكم الخصوصية الجغرافية التي تتمتع بها باتت مسرحا سريا للتجارب الحساسة الاوربية (الاسلحة الكيميائية، والباليستية والتدريبات الجوية)، ومع الاكتشافات الطاقوية

باتت المنطقة مسرحا للصراع والتنافس الدولي بين قوى تقليدية، عالمية وأخرى نامية حديثة، وأضحى البترول واليورانيوم من محددات الحرب الاقتصادية الساحلية مع مطلع الالفية، إذ يزخر هذا الحزام بعديد من الثروات الطبيعية ، فإضافة إلى الملح والذهب نجد البترول ، والحديد والنحاس واليورانيوم وهي تثير أطماع مختلف القوى الراغبة في التمركز بالمنطقة، ومن شأن استراتيجيات الإحاطة والإحاطة المضادة أن تساعد على تحديد الرهانات الجيوسياسية والجيو اقتصادية ومن ثمة الجيو أمنية التي تشكل هيكلة الفضاء الساحلي، ومع دخول موريتانيا، والنيجر وتشاد ضمن الدول المنتجة للنفط واكتشاف حوض تاوديني ، **de Bassin Taoudeni** ما يحتويه من ثروات معدنية (بترول ويورانيوم)، تغيرت النظرة للساحل إقليميا ودوليا، ومع أن اليورانيوم يمثل 68 %من صادرات النيجر، والذهب 70 %من تعاملات مالي الخارجية، علاوة على قطاع الحديد والنحاس في موريتانيا، الزنك في بوركينافاسو، إلا أن الدول المعنية لا تستفيد كثيرا من قطاع الطاقة في تحقيق التنمية الاجتماعية والإنسانية، بالنظر إلى أن أغلب المؤشرات الاستراتيجية تقر باحتمالات فشل عدد من دول الساحل مستقبلا مع ضعف الاندماج الاجتماعي، والعجز الاقتصادي، وهشاشة البناء السياسي مما يؤثر على معادلة الامن الإقليمي والعالمي ، مع مطلع القرن تحولت المنطقة إلى نقطة العبور المثالية لمختلف التنظيمات المتطرفة الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، وأضحت بتوجه عالمي إلى فضاء استراتيجي لا بديل عنه للمكافحة والتصدي لها، مما يعني أنها صارت أرضية لهندسة السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بذلك من خلال مبادرات اطلقتها فرنسا، والولايات المتحدة الامريكية والغرب عامة.

3-الدور الفرنسي في الساحل الافريقي بين الوعاء الاوربي وإحياء إرث الكولونيالية :

يبدو أن سلوك فرنسا الخارجي يشهد تحولا منذ التدخل العسكري في ليبيا، ففرنسا الرسمية والشعبية التي كانت تجنح نحو السلم باتت تتحدث بمنطق الحرب، وتدفع الغير لتبني القرار نفسه، ويفسر هذا التحول في الموقف الاعتبارات والاولويات التالية:

أولا: إحياء إرثها الكولونيالي في القارة، فقد باتت تنازعها إياه قوى أخرى كالولايات المتحدة الامريكية، والصين، وإيران، ومثل التدخل العسكري في مالي استمرارا لخبرة العقود الماضية التي شهدت تدخلات فرنسا في كوت ديفوار وتشاد وإفريقيا الوسطى، فضلا عن معسكراتها في جيبوتي التي بقيت على أهبة الاستعداد للدفاع عن مصالح فرنسا الاستراتيجية.

ثانيا : يفسر الاهتمام الاوروبي الفرنسي بالمنطقة تداخلها المحوري مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولا إلى البحر الاحمر، وبات استقرار الساحل والصحراء يعني استقرار المصالح الفرنسية والاوروبية ممثلة في مصادر الطاقة و اليورانيوم، حيث تمثل موريتانيا مخزونا معتبرا من الحديد المهم لصناعة الصلب في اوروبا، وتأتي النيجر رابعة في إنتاج اليورانيوم بنسبة 7,8% من الإنتاج العالمي، ويغطي هذا % 12 8من احتياجات الاتحاد الاوربي ، فضلا عن المخزون المهم من البترول خاصة في دول القلب (موريتانيا ، والنيجر، ومالي) وتشاد حسب دراسات و تقارير الاتحاد الاوربي .

ثالثا: يمثل الساحل إحدى اهم الشواغل الامنية الاوربية والفرنسية التي ارادت من خلال عملياتها العسكرية في مالي ان تلعب لعبة دومينو معكوسة مع الجماعات الإرهابية، ودرء اي عدوان مماثل على دول الجوار الواقعة تحت النفوذ الفرنسي **(النيجر، وتشاد، وبوركينافاسو وموريتانيا)** وقد عبر وزير الدفاع الفرنسي **جون ايف لودريان** بوضوح عن القراءة الفرنسية للتهديدات التي املت على بلاده التدخل، والامر يتعلق بتهديد "إقامة دولة إرهابية على ابواب اوروبا وفرنسا"، مضيفا ان بلاده لن تترك جيوبا إسلاموية مقاومة، وقد نجح الموقف الفرنسي في تعميم التهديد الإرهابي، وجاء في سياقه جملة من الاحداث على غرار عملية احتجاز الرهائن في موقعة **عين اميناس** لتدعم هذا الموقف، حيث بات الإرهاب الساحلي لا يستهدف فرنسا أو دول الجوار فحسب، بل المجموعة الدولية باسرها، مما يوفر غطاء شرعيا وضروريا لعمليات التدخل العسكري في المنطقة التي يحدث اغلبها تحت إشراف فرنسي، وبالعودة لأصول التوجه الفرنسي نحو الساحل، وخاصة إفريقيا ما وراء الصحراء نجده حتى بداية تسعينات القرن العشرين يتمحور حول معطيات ثلاثية: قواعد عسكرية دائمة، وتعاون عسكري، وتدخل عسكري، تعكس في مجملها استراتيجية واقعية بحتة، اداتها عسكرية، وهدفها القريب المدى احتواء ليس فقط نفوذ الاتحاد السوفييتي المتعاظم في المنطقة آنذاك، بل حتى تحجيم المنافسة البريطانية والامريكية لتحقيق المرامي البعيدة المدى، إذ بات الساحل منطقة عبور

استراتيجية لمشروع خط انبوب الغاز العابر للصحراء من نيجيريا نحو اوربا مرورا بالأراضي النيجرية والجزائرية، ومن ثمة اضطر الاتحاد الاوربي لتبنى خيارات تفرض عليه التأسيس للأمن ودعم جهود التنمية في هذه المنطقة شديدة الحساسية، هذا التحول في زاوية النظر للساحل عبر عنه بعض الدارسين بالتحول من دور الدركي الاحادي الفرنسي إلى دور الإطفائي ، الذي لا تزال تشوبه إشكالات جمة نختصر اهمها في التالي:

1/صعوبة صياغة سياسة خارجية اوربية موحدة أمام زيادة حدة التنافر بين الاتجاهين التقليديين الثقيلين داخل الاتحاد الاوربي الذي تتنازعه فرنسا، والمانيا، ثم بريطانيا ومن ثمة مساعي أي منهما في قيادة الاتحاد نحو مراده.

2/يعيش الاتحاد حالة تخبط في النظر للآخر نظرا لغلبة الاعتبارات الاستراتيجية على حساب الاخلاقية في سياساته تجاه إفريقيا او الساحل، فهو من جهة يدرك ارتباط المنطقة بعمقه الاستراتيجي، حيث بات الامن الاوربي يتجاوز حدود تامين اوربا إلى إفريقيا الشمالية، والوسطى والغربية، ثم النظر بعين الريبة له وتحميله مسؤولية جحافل الهجرة، اللاجئين والتطرف والجهادية الإسلامية .

3/تحاول ا وربا جاهدة ان تبقي على مسافة بينها وبين العوالم الاخرى حفاظا على هويتها وتماسكها المجتمعي .

4–فرنسا وتقديم الدعم العسكري إلى بلدان منطقة الساحل الافريقي:

تُشارك فرنسا في منطقة الساحل إلى جانب شركاء دوليين آخرين من أجل الحيلولة دون أن تصبح هذه المنطقة بؤرة دائمة يسودها عدم الاستقرار حيث يُمكن أن تستوطنها الجماعات الإرهابية وتُجرى فيها مختلف أوجه الاتجار، كالاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر وتهريب المهاجرين على وجه الخصوص وكلها عوامل قد تُهدّد أمن هذه المنطقة.

منذ اندلاع أولى شرارات الأزمة الأمنية في منطقة الساحل، التزمت فرنسا التزامًا حازمًا من أجل كبح جماح التهديد الإرهابي.

وفي عام 2012، كانت الحركات الإرهابية والمتطرفة تهدّد أمن مالي وسلامة أراضيها وكادت تُحكم سيطرتها الدائمة على أجزاء كبيرة من أراضيها.

وفي كانون الثاني/يناير 2013، استهلّت فرنسا **عملية سيرفال** لدحر الجماعات الإرهابية في شمال مالي بناءً على طلب الحكومة الماليّة ودعماً للقوات الأفريقية والماليّة. وقد ذكّر القرار 2085) بي دي اف – 54.4 كيلوبيت) الذي أصدره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 20 كانون الأول/ديسمبر 2012 ضرورة أن تُقدّم الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، ومنها فرنسا، الدعم إلى مالي في جهودها الرامية إلى استعادة السلام والأمن.

وعلى الرغم من هذا الالتزام العسكري، لا تزال بعض الجماعات الإرهابية موجودة في عموم هذه المنطقة. وفي عام 2014، حلّت عملية برخان محلّ عملية سيرفال، وترمي عملية برخان إلى تقديم دعم أوسع من القوت الفرنسيّة لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل .

استُهلت القوات الخاصة "تاكوبا" في عام 2020 عقب نشر العناصر الأولى للقوات الخاصّة الفرنسية والإستونية في شريط منطقة الساحل والصحراء.

5-الاستراتيجية الامنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي:

في أدبيات العالقات الدولية، لطالما احتل الجدل حول معنى الأمن وأهميته بالنسبة إلى الجماعات السياسية مكانة مركزية خاصة في ظل ثنائية التهديد والبقاء، ما عكس بصورة واضحة دينامية البيئة الأمنية الدولية في محاولة للبحث عن منطق الأمن اليوم في السياسة العالمية، فبالنظر إلى ماّ قدمته "المقاربات النقدية للأمن" من مراجعات نقدية إيبيستيمية وأنطولوجية من مفهوم الأمن للإجابة عن إشكالية: **كيف يمكن الحديث عن نظرية أمنية في غياب المعادلة التقليدية للدراسات الاستراتيجية؟** لكنها طرحتّ وبقوة مسألة القيمة التحليلية لهذه المرجعيات بالنسبة إلى المنطقة الأفريقية حيث تشهد عمليةّ الصناعة الأمنيةً تجاذبا تحليليا بين التوظيف الواقعي للأمن من حيث المعضلات الأمنية للنظام الفوضويّ المحفزة لسلوكيات الدولِ والمؤسسة لفجوة القوة النسبية بهدف ممارسة ما يعرف "بالضغط الجانبي" أي المفهوم التقليدي للهيمنة في منطقة شهدتً حضوراً استعمارياً قويا، وبين فرضها ضرورة التركيز على: القيادات غير المستقرة، سوءا إدارة الاقتصاد والنقابات والحروب الأهلية كمتغيرات تحليلية جديدة أنتجت بصورة منطقية المجاعات ومشكلة اللاجئين، والجريمة، والمرض، كأهم مواضيع الأجندة الأمنية الأفريقية، وعلى على ضوء هذه المقدمة، فإننا هنا

نحول معالجة الإشكالية الرئيسية حول الاستراتيجية الأمنية التي اعتمدتها الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية التماثلية في منطقة الساحل الإفريقي؟ وذلك من خلال ما يلي:

أ/ العقيدة الأمنية الجزائرية (الأسس والمرتكزات):

–هناك علاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة والبعيدة .)ويمكن القول إن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة مجال أمنها القومي .وتستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز

–قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها، تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيو سياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم، وهذا الساحل الأزمات، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها معضلات كبرى تتمثل أساسا في: صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الاثنية، الا أنه يمكن تصديرها البنى الاقتصادية الهشة " وهو ما سيشكل تهديدات صلبة للجزائر ."ضعف الأداء السياسي؛ إذ سجلت لحد الآن ست انقلابات في كل من موريتانيا، ومالي والنيجر، و انتشار لجميع أشكال الجريمة والأنواع الجديدة للعنف البنيوي، وهذه الأشكال الجديدة للعنف تؤكدها تقارير الأمم المتحدة التي تحصي ما نسبته من 30%ّ تشكل ثاني أكبر أسواق الأسلحة، إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، وتشير تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير سابق إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أن 80% من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر.

ب/ البعد التنموي للمقاربة الجزائرية للأمن في منطقة الساحل الافريقي:

على الرغم من أن الحدود التي لم تأخذ بالحسبان الخصائص البشرية الإفريقية (تاريخيا وأثنيا)، ولم تتوافق في كثير من المناطق الساحلية والصحراوية مع المعايير الطبيعية المعتمدة في إقامة الحدود بين الدول، إلا أنه يمكن تحويل هذه الحدود إلى مناطق للتعاون والتنمية الإقليمية، ويمثل مشروع الطريق السيار الجزائر وجنوب إفريقيا بالإضافة إلى أنبوب النفط الذي سينقل النفط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر، العابر للصحراء مشاريع التكامل الإقليمي، وسيكون الطريق وسيلة لعبور كابل الألياف البصرية وهي كالتالي:

1-مشروع الطريق العابر لصحراء إفريقيا: من الناحية التاريخية، يعتبر الطريق العابر للصحراء أول مشروع إفريقي من نوعه، يدخل في سياق البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرقات على مستوى القارة والذي يغطي 9 طرق رئيسية من شأنها ربط جميع عواصم الدول الإفريقية بغية ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة ويربط بين ستة بلدان هي الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد ونيجيريا، ويساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هاته البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، بكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة، التي تمثل الأهداف المحورية لتحقيق هذا المشروع الكبير والهيكلي الإفريقي الذي من شأنه الإسهام في تحقيق الأمن والتنمية ، حيث أنفقت الجزائر مبلغ 2 مليار أورو، (ما يعادل 212 مليار دينار جزائري لانجاز المشروع)، حيث نجحت إلى غاية الآن في إنجاز 95 % منه، على مستوى الجزائر، تونس، النيجر، مالي، نيجيريا وتشاد، حيث تكفلت الجزائر بإنجاز نصيبها المتمثل في3400 كلم، وأنجزت المقطعين المتعلقين بالنيجر وتونس على امتداد 2400 كلم و39 كلم على التوالي، فيما يبقى الجزء الخاص بمالي متعطلا في النفاد بسبب أمني بعدما أنجزت نسبة 50 % منه، على مسافة بلغت 200 كلم التي تربط بين تمنراست، تيمياوين وتيزاواتين،

2-مشاريع نقل كابل الألياف البصرية وأنابيب البترول والغاز: حيث تربط هذه المشاريع بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي استنادا إلى طرق الصحراء التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول، حيث تفرض عليها رسوم وإتاوات توجه لتنمية تلك المناطق الحدودية، بالإضافة إلى مباشرة الجزائر ومنذ فترة تمويل عمليات حفر أبار امالياه وكذا مراكز التكوين الاحترافي والمراكز الصحية خصوصا في:(شمال مالي والنيجر وتشاد)، إن المتمعن والمتفحص للخريطة

الجيوسياسية للدول الساحلية و المغاربية من المشكلات وقضايا الأمنية يجدها تعاني نزاعات وحروب التي تأزم هاته النزاعات داخلية وبينية ودول منهارة وأخرى عاجزة ونظرا لخاصية الانتشار والمخاطر والتي تشكل تحديا رئيسيا للأمن على الساحل الإفريقي إدراكا من الجزائر ومن خلال خبرتها في الحرب على الإرهاب بأن الفقر والجهل والأمية من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب أو الداعمة له فقد أكدت في الكثير من المرات على ضرورة تطوير مقاربة اقتصادية تضامنية لمحاربة الإرهاب العابر للأوطان، وذلك من خلال مراعاة الجانب المتعلق بالعنصر البشري أي إقامة مشاريع تنموية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة وضمان استقرار السكان، وهو ما تفضل الجزائر وتلح عليه بأن يلتفت إليه الجميع من خلال تفعيل التنمية في الساحل الافريقي، لأنه البديل الفعّال الذي يسمح بتجاوز كل المصاعب في هذا الجزء الحساس من القارة

3-**ترقية التعاون الإقليمي من خلال دمج دول المنطقة في حوار إقليمي فعال يتيح لها إدارة التهديدات والتحديات التي تواجهها:** إن سبب الامنية الوطنية وتعزيز دولة القانون، حيث اتضح أن تقوية القدرات على عدم الاستقرار في المنطقة مرده إلى غياب التنمية وهشاشة رقابة الأجهزة الحكومية، فانصرفت الاستراتيجية نحو دعم الأجهزة الأمنية وتقوية القدرات المؤسساتية المؤهلة لمواجهة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية.

4-**تحسين الوضع الاقتصادي ومنع التطرف، والعنف، والراديكالية:** حيث يعيش الشريط الساحلي على وقع المشكلات السوسيو اقتصادية التي عززت التهميش وتردي الانسجام، والتوازن المجتمعي، وبالتالي العمل على محاربة الفقر وعوامل العنف والتطرف، وقد خصص الاتحاد لتنفيذ هذه الاستراتيجية غلافا ماليا يقدر بحوالي 650 مليون أورو؛ منها 450 خصصت للدول الثالث التي تمثل قلب الاستراتيجية، ووجهت الباقي لبقية دول غرب إفريقيا والمغرب العربي.

5 -آليات الدبلوماسية الجزائرية لاحتواء أزمات المنطقة :يصعب فهم الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في فضائها العام لان هناك تحولات طارئة وسريعة في الساحل الافريقي، من دون الإلمام بشبكة من المؤشرات الجيوسياسية المتداخلة، ويزداد هذا التوجه صعوبة إذ لم تتم موضعة(localisa tion (هذه الدبلوماسية ضمن التدبير السياسي العمومي، publique(

(managementللسياسة الخارجية الجزائرية التي تتكئ على جملة مقومات وثوابت دستورية وقانونية شكلت على مدار التاريخ السياسي الجزائري منطلقا هاما في تفسير السلوك السياسي الجزائري الدبلوماسي، ولعل أهم ملمح ينبغي التأكيد عليه هو أنه فواصل زمنية متقاطعة تشكلت مجالا مهما لفهم السلوك الجزائري، كما أن هناك عقيدة أمنية sécuritaire Doctrine((وثوابت دستورية إجرائية Opérationnels et constitutionnels Principes تشكل على الدوام لوازم مهمة من لوازم عالقات الجزائر بالغير؛ وترتكز على مفاهيم عدم التدخل في شؤون الغير وضبط إيقاع التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية أو الإفريقية مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كمورد أساسي مهم في فهم العلاقات الدبلوماسية الجزائرية، و تعتبر منطقة الساحل الافريقي بمنزلة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، لما تشكله من عمقّ الشريط الساحلي الصحراويً جيو استراتيجي وتهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني، والجزائر هنا تدخل تفضل لغة العقل والحوار على البندقية والدبابة والمقاربة الاقتصادية كبديل على القوة العسكرية لبناء السلام .

6-تحالف الارهاب والجريمة المنظمة(التهديدات الصلبة) للجزائر من الساحل الافريقي:

أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية لألمن القومي الجزائري التي مصدرها ما بات يعرف بالإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدما صارت ال تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (التجار بالمخدرات، البشر والسلاح)، من أجل التموين وتمويل نشاطها بسبب مصادر التمويل والمؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينات من القرن الماضي، ففي هذا الصدد، كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء المسلح في نهاية يونيو/ حزيران 2010 بتين زاوتين بتمنراست، والذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري، عن تورط تنظيم القاعدة فيه، وأن هذا الاعتداء كان تسهيل عملية تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري، وتضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضد فرق الجمارك الجزائرية

سبقتها أهمها مقتل 13 جمركي بالمنيعة على أيدي الجماعة السلفية في 2006 ، بالإضافة إلى الاعتداءات المسلحة ضد حرس الحدود في والية بشار المعروفة كممر للتهريب .تشكل الجريمة المنظمة، وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، تهديدا جديدا لألمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية لألمن الجزائري) الدولة، والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له. وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء) خليج غينيا بالدرجة الأولي، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا. الكاميرون (. وكذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين، كما يعد الساحل منطقة مثالية لحركة مرور الأسلحة، إضافة الى أزمة الطوارق والتي تعتبر أزمة فوق دولتية تضم كل من ليبيا والجزائر والنيجر ومالي وشمال بوركينافسو، وهي من أعقد التحديات الأمنية التي يواجها الأمن القومي الجزائري منذ زمن قديم ويرجع أصل مشكل الطوارق إلى سياسات الاستعمار "فرق تسد" الذي لم يراع الحدود الانثربولوجية للمجتمعات ووزعها على الحدود، ولقد اشتدت هذه الأزمة مع زيادة تهميشهم من طرف الدول التي تضم الطوارق خاصة في مالي(الشمال) والنيجر مما جعلهم يهاجرون نحو الجزائر وليبيا ويحملون السالح ضد حكومات بلدانهم.

7-الفواعل البنيوية المهددة للأمن في منطقة الساحل الإفريقي:

مما لا شك فيه أن منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة أزمات لما تعرفه هذه المنطقة من تدهور أمني واسع النطاق أثر بشكل كبير على دول الحزام ومجتمعاتها البدوية والبسيطة التي لا تتمتع بنظام الحماية في هذه المنطقة الواسعة أو كما يسميها البعض من الباحثين في علم الأنثربولوجيا بالصحراء الكبرى، إضافة إلى هذا تعتبر دول الساحل من بين أفقر دول العالم في التصنيفات الدولية التابعة للمؤسسات الدولية وتقارير التنمية البشرية بالرغم مما تتوفر عليه

من موارد طبيعية تشمل النفط، الذهب، الحديد، ومادة اليورانيوم وموارد طبيعية أخرى ذات الأهمية الاستراتيجية، حيث تشهد منطقة الساحل الإفريقي في الأونة الأخيرة مخاطر وتهديدات أمنية متنامية بسبب اتساع مجال أنشطة الجماعات الإرهابية وتحديدا في المناطق الحدودية بين الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر، حيث تنعدم أنماط الحياة المألوفة في المناطق المؤهلة للسكن، وما يلفت نظر المتتبعين للشؤون الأمنية في تلك المناطق هو الانتشار الواسع لكافة الأنشطة الموازية للأعمال الإرهابية كتجارة الأسلحة والمخدرات والهجرة الغير الشرعية مما يجعلها شبكات متداخلة في تشكيلها بين توجهات أصولية متشددة وخلفيات ومصالح اقتصادية محلية لها امتدادات إقليمية ودولية 2تمتد تداعيتها على الساحة الدولية ومن هنا يمكن الحديث عن ظاهرة الإرهاب في الساحل الافريقي والذي تعود نشأته في المنطقة عموما إلى الحركات الجهادية الإسلامية المتطرفة التي أسست بما يعرف الخلايا الجهادية الوطنية حسب تعبيرهم من خلال إقامة الدولة الإسلامية ومحاربة كل مظاهر التطرف السياسي بعدم تطبيق الشريعة الإسلامية، فبعد انتهاء الحرب الأفغانية السوفياتية وعودة بما يعرف الأفغان العرب إلى أوطانهم كانت البذرة التي أسست الحركات الجهادية الإسلامية المسلحة، حيث طالب الخميني مند توليه السلطة في إيران بتكرار ثورة إيران في البلدان الإسلامية الأخرى كخطوة أولى نحو التوحيد مع إيران في دولة واحدة يكون مركزها ايران، في مواجهة الأنظمة العلمانية وأعداء الإسلام، حيث اتهمت أطراف غربية وإسرائيلية بأنها وراء تنظيمات الجهاد الإسلامي والعدالة الثورية، ومنه انفتح الصراع الشامل من مالي موريتانيا وقبله في الجزائر سنة 1989 ،بالتالي أصبحت التنظيمات الإرهابية والمنظمات الإجرامية مرتبطة به تحمل طبيعة الصراع العنيف وصولا إلى دولة الصومال والقرن الإفريقي، فبعد أن نخر الإرهاب جسد الجزائر بما يسمى "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" إضافة إلى شرارة البداية للأعمال الإرهابية على نطاق واسع خاصة بعد ضرب وتفجير السفارتين الأمريكيتين في كل من كينيا وتنزانيا 1998 ،ثم جاءت لاحقا هجمات 11سبتمبر 2001 التي استهدفت مركز التجارة العالمية، من هنا ظهر مفهوم يشمل الإرهابين بما يسمى "تنظيم القاعدة"، حيث نجد أن أفكار هذا التنظيم انتشرت في صفوف التيارات السلفية الجهادية وظهرت العشرات الجماعات المسلحة في شمال إفريقيا

وبلدان جنوب الصحراء كالجزائر والصومال اليمن ،التي تنسب نفسها إلى هذا التنظيم العالمي الإرهابي، ثم توسع نشاطه ليشمل مناطق ممتدة من جنوب موريتانيا إلى السودان مرورا بالبلدان الواقعة في جنوب الصحراء الكبرى مثل مالي ،النيجر والتشاد، وقد وسع التهديد الإرهابي في المنطقة تزايد حسب تطور حركة التفاعلات السياسية والاقتصادية، كما ارتبط بالأساس بالحروب الأهلية والصراعات الداخلية، فتطور الإرهاب في الجزائر جاء نتيجة للتطورات الحاصلة في العملية السياسية (1990–1999) ،إضافة إلى الأزمة الترقية في شمال مالي والإسلاميين المتصلين بالقاعدة في محاولة لاستنساخ التجربة الجهادية على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتواصلها مع الحركات الإرهابية والجهادية في دول جوار الساحل الإفريقي "كجماعة بوكو حرام النيجيرية" و"حركة الشباب المجاهدين الصومالية"، بعدها برزت كل من حركة "أنصار الدين" السلفية الجهادية في مالي و"حركة التوحيد والجهاد" في غرب إفريقيا التي يقودها منشقين عن تنظيم القاعدة .

خاتمة:

وعليه تبقى منطقة الساحل بحاجة لقراءة متأنية لتداعيات سياسة التنافس الدولي، التي إن كانت لها نتائج إيجابية من خلال تطوير بناها التحتية فهي بالمقابل ليست بمنأى عن التداعيات السلبية التي جعلت منها فريسة سهلة للشركات الكبرى وتحت رحمة الياتها الاستنزافية، و إذ تقتضي الضرورة جعل الامن الساحلي ضمن متطلبات الامن الإفريقي كمدخل لتحقيق التنمية الشاملة، إلا انّ المؤسف ان الصراع الدولي على المنطقة يجري في ظل غياب اي دور عربي، على الرغم من ان القارة ككل باتت تشكل عمقا استراتيجيا حيويا لمنظومة الامن القومي العربي، نظرا للروابط التاريخية، والثقافية والعلاقات الاقتصادية بما يتم فرضية البحث في مقاربة للتعاون الإقليمي تحترم حدود الدول دون الانتقاص من سياداتها على حساب المصالح الاستراتيجية.

المراجع:

جميلة علاق، **استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء**، مجلة العلوم الاجتماعية ع 19 ، ديسمبر 2014، ،ص. 4

برابح حمزة، **الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللا تماثلية في منطقة الساحل الافريقي**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي – بريكة، 2017.ص279/260.

ماثيو غيدار، القاعدة في سبيل غزو المغرب العربي: الإرهاب على أبواب أوروبا، باريس: دار روتشار 2007، ص277.

امحند برقوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد7 ، نوفمبر2008،ص3

3 . أحمد عظيمي، "**المشهد العسكري في شمال مالي وتأثيراته على دول الجوار**" ، أرقام منشورة في مداخلة في الملتقى الدولي للتحديات الأمنية للدول المغاربية (الرهانات–التحيات)، ورقلة : جامعة قاصدي مرباح ، يومي 28/27فيفري2013.

بوحنية قوي، **استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الامنية في الساحل الافريقي** «نقلا من الموقع الإلكتروني : html.20126310429208904/06/2012/reports/ar/net.aljazeera.studies://http

بلهول نسيم، **العقيدة العسكرية القومية الجزائرية: أسس القيادة وهيبة الوضع العسكري في حقبة من الشك وعدم اليقين الاستراتيجي**

نسيم بلهول، **فهم وبناء العظمة العسكرية من مدخلي المليتاسو سيولوجيا الحربية وبحوث العمليات، سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية**، كتاب أكاديمي محكم صدر بالتنسيق مع مجلة دفاتر السياسة والقانون وبالتعاون مع مخبر اشكالية التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، جامعة ورقلة، في 12–13 نوفمبر 2014.ص 228

الحامدي عيدون، **أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعالقات الدولية، تخصص: الدراسات السياسية المقارنة جامعة المسيلة، 2014 – 2015 ، ص 161–162–163.

جدو فؤاد، **السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي**، مجلة المفكر، العدد الثالث عشر،

نجلاء محمد مرعي، **الثروة النفطية... والتنافس الدولي" الاستعماري الجديد في افريقيا**، التقرير الاستراتيجي السابع، مجلة البيان، الرياض: 2010 . ص.421.

مزارة زهيرة، وميلود عامر حاج، **السياسة الامنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الافريقي :بين القطيعة والاستمرارية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ص269.

محمد رجب، "**التدخل الفرنسي في غرب إفريقيا: محاربة الارهاب أم حماية للمصاح**"، العرب دراسات وأبحاث، 07–05–2015 ، ص.7